العدالة الجبائية في تونس، لقاح ضد التقشف

تستعرض منظمة أوكسفام في تونس أوجه اللامساواة في تونس
التي تفاقمت مع ظهور أزمة فيروس كورونا المستجد.
وتقدم توصيات لإصلاح النظام الضريبي كي يكون أداة لإعادة توزيع الثروات.

OXFAM
أوكسفام

ملخص تنفيذي

كشف فيروس كورونا المستجد عن العديد من الإخفاقات في النظام الصحي بشكل خاص وكذلك في النظام الاجتماعي الاقتصادي بشكل عام في تونس. تعتبر هذه الإخفاقات ناشئة عن عقود من سياسات التكيّف الهيكلية والتقشفية التي شجعت عليها المؤسسات المالية الدولية منذ الثمانينات. وعلى هذا النحو، فقد عزز الانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات الأساسية، على غرار قطاعي الصحة والتعليم، الأسس العميقة لأوجه التفاوت في البلاد لفائدة القطاع الخاص بالإضافة إلى النظام الضريبي غير عادل. كما أصبحت هذه التفاوتات أكثر بروزا في ظل إنتشار وباء كورونا المستجد مما دفع إلى إدراجها في جدول أعمال العلل التي لا شك في أنها منهجية وغير مستعصية في نفس الوقت.

تعتبر أوكسفام أن العدالة الضريبية هي بديل للتقشف وأحد العلاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها في مواجهة أوجه اللامساواة في تونس. وهو ما يتجسد بالفعل في فحوى هذه الورقة التي تقدم جردا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تواجهها تونس والتي من المرجح أن تتفاقم في أعقاب هذه الأزمة الصحية التي لم يسبق لها مثيل. وقد أدّت السياسات التقشفية التي شهدتها تونس إلى جعلها أكثر ضعفا وأقل صمودا أمام الصدمات المحتملة سواء كانت داخلية أو خارجية. كما أنها تتعارض مع مبدأ الإنصاف والعدالة الضريبية على الرغم من أنه مبدأ مكرس في دستور سنة 2014.
من المرجح أن تتسع رقعة أوجه التفاوت بشكل أكبر في ظل غياب تدابير اقتصادية قوية وفورية. لذا فإن الأمر يتعلق بالمناصرة من أجل سياسات مالية تضمن توفير خدمات أساسية شاملة وذات جودة، على غرار الخدمات الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، للجميع.

تعتبر أوجه التفاوت في تونس متنوعة ومتعددة الأبعاد. ففي سنة 2017، امتلك أغنى 10% من السكان أكثر من 40% من الدخل القومي فحين امتلك نصف السكان الأقل ثراء 18% فقط. تهدف الخدمات العمومية في القطاعات الحيوية الأساسية إلى امتصاص الصدمات التي يمكن أن تصيب أضعف الناس في المجتمع والمساهمة في تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. انخفضت حصة الإنفاق على التعليم والصحة في ميزانية الدولة بشكل حاد بين سنتي 2011 و 2019 التي مرت على التوالي من 26.6% إلى 17.7% للتعليم ومن 6.6% إلى 5% للصحة في ظل سياسات التقشف التي يشجعها صندوق النقد الدولي في تونس. ويمثل إنخفاض تقديم هذه الخدمات وجودتها النتيجة المباشرة للمبادئ التوجيهية الخاصة بمراقبة المالية العمومية فضلا عن نقص الموارد الذي بسببه لم تعد هذه الخدمات قادرة على الوصول أو حماية الأكثر فقرا مما يترك الفقر يزداد أكثر فأكثر.

تكشف الفجوة الإقليمية التي تفصل الساحل عن بقية البلاد عن تفاوتات كبيرة في التنمية. فمن المرجح أن يكون أحد سكان تطاوين، المنطقة الأكثر تأثراً بالبطالة (28.7%)، مبهدد بالبطالة ثلاث مرات أكثر من أحد سكان المنستير (9.1%) في 2019. وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الخدمات العمومية فإن الوضع مثير للقلق بنفس القدر. وبالمثل فيما يتعلق بالخدمات الصحية، يوجد في تونس 10.2 سرير لعناية المركزة لكل 10000 نسمة مقابل 0 سرير في تطاوين وقفصة وسيدي بوزيد وعشر مناطق أخرى في البلاد. يؤكد وضع "المنطقة الضحية" الذي يعترف به الآن في إطار قانون العدالة الانتقالية مدى عمق هذه الفجوة والشعور بالظلم الذي ينتاب هذه المناطق الداخلية التي أهملتها، بالفعل، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

هناك بعض أشكال عدم المساواة التي يصعب تبيّنها على غرار المساواة بين الجنسين. إذا ظل سوق العمل صعبًا بالنسبة للخريجين والشباب فأنه يصعب النفاذ إليه أيضا بالنسبة إلى النساء. وبالمثل، فقد بلغ معدل البطالة لدى النساء سنة 2019 ضعف نظيره لدى الرجال (21.7% مقابل بـ 12.1%). على الرغم من أن النساء يعتبرن ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد التونسي إلا أنهن لا يزلن يمارسن (بالإضافة إلى أنشطتهن المهنية) عملا آخر غالبا ما يظل خفيا ودون أجر بشكل منهجي (العمل المنزلي والعناية). على هذا النحو، فإنهن يكرسن معدل 8 مرات من الوقت أكثر من الرجال لأداء العمل المنزلي. وفي هذا الصدد، يجب ربط هذا العمل دون أجر بتراجع الخدمات العمومية التي يؤثر غيابها بشكل عام على النساء.

كما يبدو أنه من الضروري إصلاح النظام الضريبي التونسي من أجل التشجيع على إعادة توزيع أفضل للثروات والفرص. في الواقع، يعتبر النظام الضريبي ذي ثقلا كبيرا على عاتق الطبقتين المتوسطة والفقيرة على نحو غير متناسب ينتفع منه الأكثر ثراءا. يعتبر هذا النظام مطبوعًا بالرؤية النيوليبرالية للمؤسسات المالية الدولية التي حررت الاقتصاد التونسي من خلال خطط التكيف الهيكلي الهائلة وشجعت على تطوير القطاع الخاص لفائدة الأكثر ثراءا على حساب الخدمات العمومية الأساسية ذات الجودة والمتاحة للجميع. تهدف سياسات التحرير هذه إلى ترجيح الضرائب غير المباشرة وخفض التكلفة على رأس المال. حيث إنها تترجم بشكل واضح وصريح النظام غير المتكافئ من خلال عبء ضريبي يؤثر على نحو غير متناسب على جميع التونسيين بغض النظر عن دخلهم. على سبيل المثال، شكلت الضرائب غير المباشرة سنة 2019 (ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك والجمارك والضرائب الأخرى) حوالي ثلثي المساهمات التي تم جمعها.

وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة، تمثل إيرادات ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين المصدر الثاني لإيرادات الضرائب بعد ضريبة القيمة المضافة. أدت العديد من الإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها منذ التسعينات والتي أكدها قانون المالية لسنة 2017 إلى تآكل تقدمية إيرادات ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين لصالح الفئات ذات الدخل الأعلى. كما تشكل المعاملة غير المتساوية أمرا يحب شجبه. حيث لا يتمتع المواطنون التونسيون بنفس الوضع كما أنهم ليسوا متساوين جميعا فيما يتعلق بالضرائب. وبينما يخضع الموظفين للضرائب بالكامل فإنه توجد فئات أخرى من العاملين لحسابهم الخاص المندرجين في النظام التقديري والذين يساهمون قليلا في الضرائب أو لا يساهمون على الإطلاق. إذ تحقق هذه الفئات معدل 0.2 % من الإيرادات الضريبية. كما يخضع دخل رأس المال إلى ضرائب أقل من دخل العمل حيث يخضع لمعدل نسبي قدره 10%.

وأخيرًا، فإنه من المؤسف ألا يتم توزيع الجهد الضريبي بين الأسر والشركات بشكل أفضل وألا تستفيد الشركات التونسية من العديد من الحوافز الضريبية حيث أنها تساهم اليوم بنسبة تصل إلى 11% فقط في الجهد الضريبي في البلاد. في الواقع، مثّل معدل الحافز الضريبي 70% من الإيرادات الضريبية بعنوان ضريبة الشركات خلال السنوات العشر التي سبقت الثورة (2002–2011). بالإضافة إلى ذلك، يقدر صندوق النقد الدولي أن تكلفة النفقات الضريبية سنة 2016 كانت حوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي التي تعتبر أعلى من ميزانية الصحة العمومية (1.8 % من الناتج المحلي الإجمالي) والتدابير الاستثنائية المتخذة للتعامل مع فيروس كورونا المستجد التي تشكل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

في مواجهة هذا الوضع، أبلغت إدارة الضرائب عن نقص صارخ في الموارد البشرية والمادية يتجلى في المراقبة الضريبية الخاطئة وغير القادر على وقف الاحتيال. في الواقع، ذكر مستشار رئيس الوزراء السابق المكلف بالإصلاح الضريبي إن الاحتيال الضريبي يقدر بـ 25 مليار دينار أي 24% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر أنه في حال إستعادة الحكومة ل 10% من هذا المبلغ فإنها ستتمكن من زيادة الميزانية المخصصة للصحة بنسبة 116% (أكثر من الضعف)؛ في حين أن استرداد 25% من هذا الاحتيال من شأنه أن يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق المخصص للاستجابة لفيروس كورونا المستجد بحوالي 350%.

شهدت الإيرادات الضريبية على الشركات إنخفاضا هاما منذ سنة 2014 مما خلق فجوة كبيرة فيما يتعلق بإيرادات ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين. كما أصبحت الإيرادات الضريبية المنبثقة عن ضريبة الثروة والأرباح والميراث أقل بكثير مما كانت عليه. تمثل ضريبة الثروة 0.3% فقط من هذه الإيرادات. تؤكد كل هذه العناصر انحياز النظام الضريبي التونسي لصالح رأس المال والأكثر ثراء.

إن أوكسفام على قناعة بأنه من الممكن جعل الضرائب التونسية أداة فعلية لإعادة توزيع الثروة، خاصة في ظل السياق الحالي للوباء، وتقدم بالتالي التوصيات التالية:

إجراءات فورية لمواجهة تأثير فيروس كورونا المستجد:

ينطوي التغلب على هذا الوباء على وضع تدابير طارئة لاحتواء الانخفاض في الإيرادات العامة بفضل ضرائب تضامنية جديدة فضلا عن الحد من عبء الديون. يمكن تخصيص الإيرادات المتحققة للأسر الأكثر ضعفا.

– الترسيخ العاجل لضريبة تصاعدية على الثروة من أجل تحقيق إيرادات تساعد على تمويل الاستجابة للأزمة الحالية

– تقديم طلب إلى الدائنين الأجانب في تونس، خاصة المؤسسات المالية الدولية، لإلغاء مدفوعات الديون لسنتي 2020 و 2021

– زيادة التحويلات النقدية لتقليل الحد الأدنى للأجور وتوسيع نطاقه ليشمل العمال الأكثر ضعفا

ما بعد أزمة فيروس كورونا المستجد، تدابير الاسترداد والضرائب الهيكلية العادلة والمنصفة

إذا أردنا بناء نموذج اجتماعي أكثر عدالة فمن الضروري إجراء إصلاح عميق للنظام الضريبي.

السياسات الاجتماعية الأساسية

– طي صفحة سياسات التقشف وتطوير مقترحات سياسية بديلة أكثر إنصافًا.
– زيادة الإنفاق العام في قطاع الصحة ليصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي.
– تطوير نظام الحماية الاجتماعية والشاملة.

نحو إصلاح النظام الضريبي التونسي

– توزيع الجهد الضريبي بشكل أفضل بين مختلف الإيرادات وفرض ضريبة على الثروة ورأس المال بمختلف أشكاله.
- الحد من استخدام الضرائب غير المباشرة (خاصة استخدام ضريبة القيمة المضافة.)
- تحسين التحصيل وتصاعدية ضريبة الدخل.
- تعزيز العمل ضد الاحتيال الضريبي من خلال تخصيص المزيد من الموارد للإدارات المعنية.
- إنهاء الحوافز الضريبية غير المنتجة.

OXFAM

أوكسفام